

النظام القضائي الجزائري: نظرة على المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا يُعدّ هذا النص شرحاً شاملاً للنظام القضائي في الجزائر، ويبين هيكله وتنظيمه. **المحكمة** هي الجهة القضائية الأولى التي تُعرض عليها معظم النزاعات. يتم تحديد اختصاصها بموجب قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية. تُقسم المحكمة إلى 10 أقسام، تتفاوت باختصاصاتها، وتضم تشكيلتها البشرية رئيس المحكمة، ووكيل الجمهورية، وقضاة الأحداث، وقاضي التحقيق، وغيرهم. **المجالس القضائية** هي الجهة القضائية الثانية، وتُعدّ جهة استئناف للأحكام الصادرة من المحاكم. يُشكل كل مجلس قضائي غرفة محكمة جنابات. تُنظم المجالس القضائية بموجب قانون التنظيم القضائي، وتُشكل من ثلاثة قضاة برتبة مستشار، بينما تتكون محكمة الجنابات من قاضي برتبة رئيس غرفة بالمجلس القضائي على الأقل، وقاضيين برتبة مستشار بالمجلس على الأقل، ومحلّفين اثنين. **المحكمة العليا** هي قمة هرم النظام القضائي العادي. يُطلق عليها في مصر محكمة النقض وفي تونس محكمة التعقيب. تتمثل صلاحياتها في توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد، ومراقبة تسبيب الأحكام القضائية، وتقدير نوعية القضايا التي ترفع إليها، وتشارك في برامج تكوين القضاة. تُنظم المحكمة العليا بموجب المادة 152 من الدستور، وتضم غرف عادية وغرف موسعة، إلى جانب هياكل غير قضائية مثل مكتب المحكمة العليا، والجمعية العامة للقضاة، ومكتب المساعدة القضائية. بالإضافة إلى ذلك، يُلقي النص الضوء على **الأقطاب المتخصصة**، التي تُعنى بنظر منازعات محددة، مثل التجارة الدولية والإفلاس. ختاماً، يوضح النص بشكل مفصل النظام القضائي في الجزائر، مشيراً إلى جهات السلطة القضائية واختصاصاتها، والطريقة التي يتم بها تنظيمها.